ستة وسبعون عاماً من العطاء والنماء

محمد بن صالح الدويش
نائب رئيس التحرير

في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠٠٦م ـ الموافق للأول من برج الميزان ـ تكمل المملكة العربية السعودية عامها السادس والسبعين منذ أن تم توحيدها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل آل سعود (طيب الله ثراه)، حيث سجل التاريخ في مثل هذا اليوم من عام ١٣٥١هـ /١٩٣٢م ميلاد هذه الدولة المترامية الأطراف لتمثل النموذج الأمثل للوحدة العربية والإسلامية في العصر الحديث.

وقد استطاعت المملكة خلال سنوات قلائل أن تكسب ثقة المجتمع الدولي بهيئاته ومنظماته ودوله المختلفة، مما جعلها إحدى الدول المؤثرة سياسياً واقتصادياً على المستوى العربي والإسلامي والدولي.

وقد سار قادة المملكة الميامين: سعود، وفيصل، وخالد، وفهد (يرحمهم الله)، والآن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) على نهج الملك المؤسس، وعلى الثوابت التي تراعي عدم المساس بالدين، وتحقيق الأمن، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، مع استمرار الدعم للدول العربية والإسلامية.

واليوم، ونحن نعيش ذكرى اليوم الوطني للمملكة، يجدر بنا أن نقف للتأمل فيما وصلنا إليه وأصبحنا نعيشه، وأن نستعيد أبرز المواقف والأحداث والبطولات والإنجازات التي شهدتها مملكتنا الغالية على مدى العقود المنصرمة. إذ إن بناء هذه الدولة العصرية سيبقى أحد الأحداث التاريخية الهامة التي تستحق الاهتمام، خصوصاً وأن توحيدها قد استغرق ثلاثة عقود من الكفاح والنضال والجهاد في ظل ظروف داخلية شديدة القسوة، ومناخ إقليمي وعالمي يحول دون قيام الكيانات القوية.

وعلى الصفحات التالية محاولة لرصد بعض جوانب سيرة هذا الوطن.

كانت البداية في الخامس من شهر شوال من عام ١٣١٩هـ، الموافق لـ ١٥ يناير من عام ١٩٠٢م، عندما تمكن الملك عبدالعزيز من فتح الرياض واستعادة عاصمة ملك آبائه وأجداده، وعلى مدى (٣٢) عاماً تنقّل خلالها بين مناطق مترامية الأطراف حتى تم له توحيد أجزاء مملكته، ليعلن عن تأسيس المملكة العربية السعودية كدولة موحّدة اتخذت من شرع الله دستوراً لها، ووُضعت كافة إمكاناتها لخدمة الإسلام والمسلمين ورعاية الحرمين الشريفين.

ويجد المتابع لتاريخ توحيد المملكة العربية السعودية أن الملك عبدالعزيز قد تعامل مع جميع ظروف تكوين الدولة بحنكة وبراعة سياسية قرأت الواقع والمستقبل بدقة، وكان حاسماً مع استخدام القوة حتى عندما يتعلق الأمر بعدد من الثوابت في مقدمتها الدين والأمن والتعليم.

وعندما استقرت الأوضاع للملك المؤسس اتجه (يرحمه الله) للإصلاح، وتطوير كيان الدولة ومؤسساتها، فكرّس الجهود لإرساء قواعد النهضة الحديثة بالعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار، وتأمين طرق الحج، وتعمير المدن، وتوطين البادية، وإنشاء المدارس، وإقامة العلاقات المميزة مع الدول العربية والإسلامية والصديقة، والدفاع عن قضايا الأمتين العربية والإسلامية، و مناصرة قضايا الحق والعدل، حتى أصبحت المملكة ـ وخلال سنوات قلائل ـ إحدى الدول المؤثرة سياسياً واقتصادياً على المستوى العربي والإسلامي والدولي بعد أن كسبت ثقة وتقدير المجتمع الدولي.

إرساء قواعد الشورى

من أهم الإنجازات التي اعتمدها الملك عبدالعزيز (يرحمه الله) عندما أتم توحيد المملكة العربية السعودية، وأعلن اسمها، وأصدر التعليمات الأساسية التي نصّت على استخدام مبدأ الشورى أسلوباً للنصح لولي الأمر، باعتباره مبدأ إسلامياً حث عليه القرآن الكريم والسنة النبوية التي اتخذت منهما المملكة دستورا ومنهاجاً في شؤون الحكم.

وقد اتخذت التعليمات الأساسية ـ من بدايتها ـ من الشريعة الإسلامية دستوراً ومنهاجاً لكل الأعمال والأفعال، واستبعاد ما يتعارض مع القرآن والسنة.

وقد افتتح الملك عبدالعزيز (طيب الله ثراه) مجلس الشورى، وترأس

الجلسة الأولى يوم الأحد ١٣٤٦/٦/١٧هـ. وأخذت الشورى في عهده أشكالاً عدة، بدأت بالمجالس الأهلية والهيئات الاستشارية، والمستشارين للملك، واللجان المتخصصة، وأهل العلم والأعيان، ورؤساء العشائر والقبائل. بعد ذلك، تم أول تنظيم رسمي لمجلس الشورى عام ١٣٤٥هـ باسم «المجلس الاستشاري» الذي تكوّن من أعضاء غير متفرغين. ومع اتساع رقعة الدولة وزيادة الأعباء والمهمات، صدر الأمر الملكي الكريم رقم (٣٧) في ١٣٤٦/١/٩هـ بتشكيل أول مجلس للشورى يضم أعضاء متفرغين برئاسة النائب العام للملك وثمانية أعضاء آخرين.

وفي عام ١٣٤٨هـ ـ ١٩٣٠م أعيد تكوين مجلس الشورى في دورته الجديدة التي استمرت حتى نهاية ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣١م.

وفي عام ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م تكوّن مجلس الشورى الثاني، واستمر العمل للدورة الأولى، وجدد لأعضائه للفترة الثانية وذلك عام ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م، واستمر حتى انتهاء دورته الثانية بنهاية عام ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م.

وفي غرة شهر محرم لعام ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م أعيد تكوين مجلس الشورى الذي يضم رئيس المجلس ونائبه والنائب الثاني للمجلس وعشرة أعضاء متفرغين، واستمر العمل حتى أعيد تكوين مجلس الشورى في عام ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٣م الذي يعتبر آخر مجلس للشورى في عهد الملك عبدالعزيز (يرحمه الله)، وقد خرج هذا المجلس بثوب جديد، حيث ضم عشرين عضواً بدلاً من ثلاثة عشر، واستمر العمل بمجلس الشورى كهيئة استشارية، ذات مسؤولية مستقلة حتى صدر نظام مجلس الوزراء في ١٣٧٣/٢/١هـ ليضطلع ببعض مسؤوليات مجلس الشورى.

واستمرت مسيرة الشورى من بعد الملك عبدالعزيز، إذ أكّد ذلك الملك فيصل في بيان عام ١٣٨٢هـ، كما أكّد على ذلك الملك خالد (يرحمه الله) عام ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م عندما أمر بمراجعة نظام مجلس الشوري، ودراسة إصدار نظام أساسي للحكم.

المحافظة على النهج الإصلاحي والتطويري

بعد الملك المؤسس خلفه أبناؤه الملوك: سعود، وفيصل، وخالد وفهد، والآن عبدالله، فساروا على النهج الإصلاحي والتطويري نفسه، وعلى

الأسس والثوابت نفسها التي تراعي عدم المساس بالدين والأمن. وبدأت الإصلاحات في الأنظمة الإدارية وتطوير التعليم والصحة، حيث استحدث عديد من الإدارات التي تعنى بالتطوير الإداري، مثل: معهد الإدارة العامة عام ١٩٦٠م، واللجنة العليا للإصلاح الإداري عام ١٩٦٣م، والإدارة المركزية للتنظيم الإداري عام ١٩٦٤م، ثم صدر نظام الموظفين العام وعدد من الأنظمة المنظمة للعمل الإداري. كما لحق التطوير والتحديث بمجلس الوزراء عن طريق استحداث عدد من الإدارات المكمّلة له.

وشهدت الفترة قفزات كبيرة في مجالات: التعليم، والصحة، والأمن الداخلي، والدفاع، والصناعة، والاقتصاد؛ وأسهم ارتفاع دخل المملكة في بناء بنية تحتية متينة، وأصبح لها ثقلها السياسي والاقتصادي إقليمياً وقارياً وعالمياً.

وتأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (يرحمه الله) للحكم، والتي استمرت زهاء الثلاثة والعشرين عاماً، وشهدت المملكة خلالها قفزات عملاقة في كافة المجالات، كما تم فيها عديد من الإصلاحات التي شملت أمور الحياة، دون المساس بأمور الدين والشريعة. ولعل أبرز ما شهدته هذه المرحلة هو صدور أنظمة الحكم الثلاثة؛ ففي خطابه في شوال من عام ١٤٠٢هـ، وعد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز (يرحمه الله) بإكمال ما بدأه الملك خالد ابن عبدالعزيز (يرحمه الله) حول تطوير نظام الشورى وأنظمة الحكم.

نقلة نوعية في أسلوب الحكم

في شعبان عام ١٤١٢هـ، أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ابن عبدالعزيز (يرحمه الله) عن صدور أنظمة الحكم الثلاثة، وهي: نظام الحكم، ونظام المناطق، ونظام مجلس الشورى. وجاءت هذه الأنظمة منسجمة تماماً مع دستور المملكة القويم القرآن الكريم والسنة النبوية.

وقد أحدث الملك فهد بن عبدالعزيز (يرحمه الله) عبر هذه الأنظمة

العدد برعاية
الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري

نقلة نوعية في أسلوب الحكم، وخصوصاً عندما أتبعها بإصدار نظام جديد لمجلس الوزراء، مما عُدَّ نقلة حضارية متميزة في مسيرة بناء المملكة العربية السعودية؛ فمن خلال هذه الأنظمة والتشريعات أصبحت التشكيلات للسلطتين الإدارية والتنفيذية في الدولة محددة بفترة زمنية يتم بعدها التجديد أو التعيين كل أربع سنوات، للاستفادة من الكفاءات الوطنية الشابة وتفعيل مشاركتها في نهضة البلاد.

ترسيخ دعائم الشورى

لقد رسَّخ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود (يرحمه الله) دعائم الشورى في المملكة، وجاء ذلك في خطابه التاريخي الذي ألقاه يوم ١٤١٢/٨/٢٧هـ عن إقامة نظام جديد لمجلس الشورى بمثابة تحديث لما هو قائم وتطوير له، وذلك عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه من الكفاية والتنظيم والحيوية، وبما يتناسب مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها البلاد خلال الحقبة الأخيرة في مختلف المجالات، وبما يواكب واقع العصر الذي نعيشه، ويتلاءم مع أوضاعه ومعطياته.

ومن أهم ملامح نظام مجلس الشورى الحالي ـ الذي جاء بعد دراسة عميقة استمرت عدة سنوات ـ أنه يقوم (كما نصت المادة الثانية منه) على الاعتصام بحبل الله، والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي؛ ومهمته هي إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة، التي تحال إليه من الملك، وله على وجه الخصوص:

- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها.
- دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه مناسباً.
- تفسير الأنظمة.
- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى واقتراح ما يراه حيالها.

كما يحق لكل عشرة أعضاء في المجلس اقتراح نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ وعرضه على رئيس المجلس، الذي يقوم بدوره برفع الاقتراح إلى الملك. وتصدر قرارات المجلس بموافقة أغلبية أعضائه ـ وليس بأغلبية الحاضرين ـ ولا تصلح جلسات المجلس إلا بحضور أكثر من ثلثي المجلس، ومدة المجلس أربع سنوات هجرية.

وكان المجلس يتكون في دورته الأولى من رئيس وستين عضواً، وفي دورته الثانية أصبح المجلس مكوناً من رئيس وتسعين عضواً، وجاءت الدورة الثالثة من رئيس ومئة وعشرين عضواً، ثم إلى مئة وخمسين عضواً من أهل العلم والخبرة والاختصاص، فهو يضم العلماء والمتخصصين في التربية والتعليم، والطب، والهندسة، والإعلام، والسياسة، والاقتصاد، والأمن، ورجال الأعمال،

وأصحاب مؤهلات عالية متمرسين بأعمال كثيرة.

مواصلة المسيرة التنموية

شهدت المملكة العربية السعودية في عهد الملك فهد (يرحمه الله) قفزات تنموية سريعة اتصفت بعمق الأهداف وشمولية الغايات والتطلعات واختصار الزمن.

واستطاع الملك فهد ـ بما كان يتمتع به (يرحمه الله) من خبرة وحنكة سياسية وبعد نظر ـ أن يجنّب البلاد الكثير من الهزات العالمية، ويوجّه الأحداث التي مرت بالمنطقة إلى ما فيه خير المملكة والعالم أجمع، وواصلت المملكة العربية السعودية مسيرتها التنموية دون أن يكون لتلك الأحداث تأثيرات سلبية تُذكر على عمليات التنمية، واستطاعت أن تسير بكل عزيمة وإصرار نحو تحقيق الأهداف التي رسمتها قيادتها الحكيمة عبر مراحل متلاحقة، جسّدتها خطط التنمية منذ بدء تنفيذ أولى خططها عام ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م، وصولاً إلى كيان اقتصادي واجتماعي قوي وسليم يشكّل قاعدة ومظلة الرفاهية والاستقرار والرخاء للمجتمع.

واتسمت المسيرة التنموية في المملكة بالتوازن والشمولية والاسترشاد بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السامية، وتضمّنت أهداف المملكة ـ منذ خطة التنمية الأولى ـ ثلاثة أبعاد رئيسة، هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد التنظيمي، فتناول البعد الاقتصادي توفير المناخ الملائم للنمو الاقتصادي، وتنمية وبناء التجهيزات الأساسية: كإنشاء الطرق، وتشييد المباني، والمرافق الخاصة بالتعليم والصحة والإسكان، وتوفير الماء والكهرباء، ثم إقامة المصانع، والاتجاه إلى الزراعة لتوفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي كهدف استراتيجي هام.

وتناول البعد الاجتماعي رغبات المواطن السعودي وإمكاناته

العدد برعاية
الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري

وطموحاته، حيث تم التوسّع في فرص التعليم بكافة مراحله، كما تم الاهتمام بالتدريب، وتوفير الرعاية الصحية والطبية المجانية، مع الاهتمام بالإسكان وتشجيع حركة القطاع الخاص من خلال القروض والتسهيلات المتعددة.

أما البعد التنظيمي فقد تناول إدخال تغييرات أساسية في مجال الإدارة، وإصلاح اللوائح والأنظمة المرنة لمواكبة حركة التنمية، إضافة إلى إنشاء مؤسسات جديدة تلبّي المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع دعم أداء الاقتصاد الوطني.

الرعاية الصحية

عملت الدولة ولا تزال تعمل على توفير أعلى مستوى للخدمات الصحية، وارتفع عدد المستشفيات الحكومية والخاصة من (٧٤) مستشفى في عام ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م إلى (٣٤٠) مستشفى عام ١٤٢٥هـ، وتضم هذه المستشفيات (٤٧٠٠٠) سرير، كما ارتفع عدد المراكز الصحية في الفترة نفسها إلى أكثر من (٣٥٠٠) مركز، منها (١٨٠٠) مركز تابع لوزارة الصحة، والأخرى تتبع الجهات الحكومية والقطاع الخاص. وارتفع عدد الأطباء العاملين في جميع القطاعات الصحية إلى (٣١٣٩٩) طبيباً، بينما بلغ عدد هيئة التمريض (٦٦٧٧٢) ممرضاً وممرضة، والفئات الطبية المساعدة (٤١١٧٣) مساعداً فنياً.

وحققت بعض مستشفيات المملكة ومراكزها الطبية المتخصصة نجاحات ملموسة في مجالات الجراحات الدقيقة المتقدمة وزراعة الأعضاء على أيدي أطباء سعوديين.

الرعاية الاجتماعية

تنهض الدولة ـ ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ـ ببرامج متعددة للرعاية والتنمية الاجتماعية تشمل: العناية بالطفولة والأمومة، ورعاية الأيتام، والمسنين، والعناية بالأحداث والمعاقين وتأهيلهم، وتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين الذين يواجهون ظروفاً اجتماعية وصحية واقتصادية صعبة ومساعدتهم للتغلّب على ظروفهم، ويتم ذلك من خلال شبكة من المرافق تشمل (١٨) داراً ومؤسسة لرعاية الأيتام ذكوراً وإناثاً، و (١٩) داراً ومؤسسة لرعاية الأحداث المعرضين للانحراف ذكوراً وإناثاً، ومؤسستين لرعاية

الأطفال المشلولين، و (٢٦) مركزاً لتأهيل المعوقين، و (١٠) دور لرعاية المسنين، و (١١) مكتباً لمكافحة التسوّل.

وتقوم مراكز الخدمة والتنمية الاجتماعية ـ وهي (١٧) مركزاً للتنمية الاجتماعية تخدم المناطق الريفية، و (٧) مراكز للخدمة الاجتماعية تخدم المناطق الحضرية ـ بتنفيذ برامج متعددة بالتعاون مع الجهود الأهلية في مجال التنمية الاجتماعية المختلفة، ونشأ عن تلك الجهود إنشاء (١٦) جمعية تعاونية، و (٢٣٠) جمعية خيرية، منها (٢٢) جمعية نسائية تشارك في مختلف أنواع الرعاية والخدمات الاجتماعية. وبلغت الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج الرعاية والتنمية الاجتماعية في ميزانية الدولة للعام المالي ١٤٢١ ـ ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م) نحو مليار و (١٥٢) مليون ريال.

وفي مجال الضمان الاجتماعي تقوم وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي ـ من خلال مكاتبها الرئيسة والفرعية وعددها (٧٦) مكتباً في مختلف مناطق المملكة ـ بصرف المعاشات والمساعدات النقدية للمستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي، وتشمل: العاجزين عن العمل، والأرامل، ومن في حكمهن ممن لا عائل لهن، والأيتام، والمعاقين، وأسر السجناء، والمصابين بكوارث طبيعية.

وقد شملت مكرمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الأخيرة زيادة المخصصات المقدمة للأسر، لتتناسب مع الظروف المعيشية الحالية.

وفي مجال التأمينات الاجتماعية، ازدادت قيمة المعاشات والتعويضات التي صرفتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث بلغت قيمتها للعمال المستفيدين من النظام منذ بدء تطبيق النظام في عام ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م حتى عام ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م أكثر من (٢١.٥) مليار ريال. وبلغ

العدد برعاية
الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري

عدد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية حوالي (٢.٦) ملايين عامل، بينما بلغ عدد المؤسسات الخاضعة للنظام (٣٢١٨٦) مؤسسة.

صنع الحضارة وبناء الإنسان

انطلاقاً من أهمية التعليم في صنع الحضارة وبناء الإنسان حظي قطاع التعليم باهتمام قادة المملكة، وكانت النقلة الكبيرة في مسيرة التعليم على يد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز (يرحمه الله) الذي كان أول وزير للتعليم في تاريخ المملكة، حيث وضع أسس انطلاقة النهضة التعليمية التي تعيش المملكة اليوم معطياتها ونتائجها، سواء من حيث اتساع قاعدة التعليم وتنوّع برامجه، أو من حيث تطبيق درجة عالية من النوعية والفعالية وتفاعل نشاطات مؤسسات التعليم العام والعالي مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ارتفعت مخصصات قطاع التعليم من (٦٦٦) مليون ريال عام ١٣٩٠هـ إلى (٥٧.٩) مليار ريال في ميزانية العام المالي ١٤٢٣ ـ ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م).

وشهدت ميزانية العام الحالي (١٤٢٦هـ) أكبر دعم للتعليم، حيث خُصص ما يقارب ٢٥٪ من الميزانية لقطاع التعليم كمؤشر على الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لهذا القطاع المهم.

وارتفع عدد المدارس والكليات التابعة للمؤسسات التعليمية من (٣٢٨٣) منشأة تعليمية عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) إلى أكثر من (٢٤٠٠٠) منشأة تعليمية عام ١٤٢٥ ـ ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وارتفع عدد الطلاب والطالبات خلال تلك الفترة من حوالي (٦٠٠) ألف طالب وطالبة إلى أكثر من خمسة ملايين طالب وطالبة. وواكب انتشار التعليم بمختلف مستوياته التوسّع في مجالات التعليم العالي، حيث أُنشئت في المملكة ثمان جامعات تضاهي في إمكاناتها وأنظمتها وبرامجها العلمية أعرق الجامعات في العالم، وأعلن عن إنشاء ثلاث جامعات جديدة، هي: المدينة المنورة، والقصيم، والطائف، في العام الدراسي ١٤٢٤ـ١٤٢٥هـ (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤م)، ثم أُعلن عن إنشاء سبع جامعات أخرى في مناطق: الجوف، وحائل، وجازان، والباحة، وتبوك، ونجران والحدود الشمالية، وبذلك أصبح في كل منطقة من مناطق المملكة جامعة تضم مختلف التخصصات، وتضم الجامعات الثماني ـ القائمة حالياً ـ (٧٢) كلية يدرس فيها حوالي (٤٠٠) ألف طالب وطالبة، فيما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات أكثر من عشرة آلاف عضو، هذا عدا كليات إعداد المعلمين والمعلمات والكليات الصحية، وكليات التقنية، وكليات البنات الجامعية .. وغيرها من الكليات المتخصصة، حيث بلغ عدد الكليات في المملكة (٢٢٠) كلية يدرس فيها نحو (٥٠٠) ألف طالب وطالبة، فيما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات حوالي (٢٠) ألف عضو، كما أولت الدولة اهتمامها للتعليم الفني والتدريب المهني، حيث انتشرت كليات التقنية والمعاهد الصناعية

والتجارية والزراعية، ومراكز التدريب المهني التي تسهم في تخريج آلاف من الشباب السعودي المؤهل في مختلف التخصصات المهنية.

التنمية الزراعية

تمكّنت المملكة العربية السعودية من تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية والحيوانية، كالقمح، والتمور، والدواجن، والبيض، والألبان، وبعض أنواع الخضروات.

وفي عام ١٩٩٩م بلغ إنتاج القمح (٢.٣) مليون طن، والخضروات مليون و (٨٣٠) ألف طن، فيما بلغ إنتاج الفواكه مليون و (١٥٣) ألف طن. وتزايد الإنتاج الحيواني بشكل كبير، حيث بلغ إنتاج الدجاج اللاحم حوالي (٤١٨) ألف طن، وإنتاج البيض (٢.٥) مليار بيضة سنوياً، وإنتاج اللحوم الحمراء (١٥٩) ألف طن، وإنتاج الألبان (٩٣٧) ألف طن، والأسماك (٥٨) ألف طن. وبلغت الطاقة الإنتاجية التخزينية لصوامع الغلال (٢.٣٨) مليون طن من الدقيق.

ومن أجل الاستفادة من مياه الأمطار تم إنشاء (١٩٧) سداً، تقدر سعتها التخزينية بـ (٨٠٩) ملايين متر مكعب من المياه، وأصبح القطاع الزراعي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (٣٦) مليار ريال. وتُعد المملكة العربية السعودية أكبر منتج للمياه المحلاة في العالم إذ تبلغ طاقتها الإنتاجية أكثر من (٢٩) محطة تحلية مياه أنشئت في (١٥) موقعاً على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة، وتصل مياه التحلية إلى أكثر من (٤٠) مدينة وقرية عبر شبكة من الأنابيب أطوالها (٢٥٠٠) كيلومتر.

قطاع النقل والمواصلات

شهدت المملكة العربية السعودية منجزات رائعة في قطاع النقل والمواصلات، حيث أصبحت تتمتع بشبكة واسعة من الطرق الحديثة بلغ مجموع أطوالها عام ٢٠٠١م (٤٦.٩) ألف كلم، بينما ارتفعت أطوال

العدد برعاية
الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري

الطرق الزراعية الممهدة إلى (١١١.٨) ألف كلم، وبلغ إجمالي ما أنفقته الدولة على إنشاء هذه الطرق أكثر من (١٣٤) مليار ريال، وتنفق الدولة نحو (٦٠٠) مليون ريال سنوياً على صيانتها.

وشهدت شبكة الخطوط الحديدية التي تربط العاصمة الرياض بالمنطقة الشرقية تطوراً ملحوظاً من خلال مسارات الشبكة وإنشاء عدد من محطات الركاب الحديثة، وإدخال القطارات السريعة، حيث بلغ عدد الركاب المنقولين بالقطارات في عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م حوالي (٧٩٠) ألف راكب، فيما بلغت كمية البضائع المنقولة حوالي (١.٥) مليون طن.

وتمتلك الخطوط الجوية السعودية أكبر أسطول جوي بمنطقة الشرق الأوسط، وبلغ عدد الركاب المنقولين عبر رحلاتها الداخلية والدولية عام ٢٠٠١م حوالي (١٣.٩) مليون راكب، ووصل عدد المطارات بالمملكة إلى ٢٥ مطاراً، منها (١٤) مطاراً محلياً، و (٨) مطارات إقليمية، و (٣) مطارات دولية، وارتفع عدد الموانئ الرئيسة بالمملكة إلى (٨) موانئ تشتمل على (١٨٣) رصيفاً، وبلغت كمية البضائع المناولة عبرها عام ٢٠٠١م حوالي (١٠٠.٦) مليون طن، منها (٦٣.٤) مليون طن عبر الموانئ الصناعيين بالجبيل وينبع.

تكامل البنيان الاقتصادي

تمكّنت المملكة في مجال التنمية الصناعية من إقامة قاعدة للصناعات الوطنية تشكّل حجر الزاوية في تكامل البنيان الاقتصادي وتنويع القطاعات الإنتاجية، وعبر مسيرة امتدت أكثر من ثلاثة عقود برزت صروح صناعية شامخة للصناعات التحويلية والصناعات الأساسية، وارتفع إجمالي عدد المصانع العاملة من (١٩٩) مصنعاً في عام ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، رأس مالها (٢.٨) مليار ريال، وعدد العاملين فيها حوالي (١٤) ألف عامل إلى (٣٤١٨) مصنعاً في عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، بلغ إجمالي تمويلها أكثر من (٢٤٠.١) مليار ريال ويعمل فيها نحو (٣٢٠) ألف عامل. وبرزت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) كواحدة من أكثر الشركات المنتجة للبتروكيماويات في العالم، ووصل إنتاجها عام ٢٠٠١م إلى أكثر من (٣٤.٤) مليون طن من المنتجات البتروكيماوية والأسمدة والمعادن. وإلى جانب المدينتين الصناعيتين العملاقتين بالجبيل وينبع، اللتين تضمان

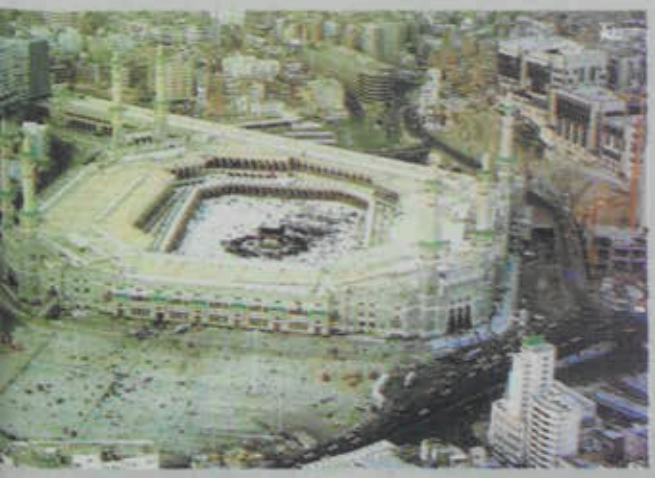

المجمعات الصناعية لشركة سابك، هناك ثماني مناطق صناعية في مختلف مناطق المملكة تتوافر فيها كافة المرافق والخدمات، ويجري حالياً إنشاء ست مناطق صناعية جديدة.

وفي قطاع الكهرباء تضاعفت قدرات التوليد الفعلية لإجمالي شركات ومشاريع الكهرباء عدة مرات خلال السنوات الماضية، حيث ارتفعت في عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م) إلى (٢٣٧٣٠) ميغاوات، تخدم نحو أربعة ملايين مشترك.

الاتصالات

تمتلك المملكة الآن واحدة من أحدث شبكات الاتصالات في العالم، وحتى عام ٢٠٠٥م بلغ عدد الخطوط الهاتفية العاملة في المملكة أكثر من (٥) ملايين خط، فيما بلغ عدد خطوط الهاتف الجوال عشرة ملايين خط، ووصل عدد المشتركين في شبكة الانترنت إلى أكثر من (٧٠٠) ألف مشترك.

أكبر توسعة للحرمين الشريفين

شهد المسجد الحرام بمكة المكرمة، والمسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز (يرحمه الله) أكبر توسعة لهما على مر التاريخ، وبلغت تكاليف التوسعة ومرافق الخدمات التابعة لها أكثر من (٧٠) مليار ريال سعودي (ما يعادل ٢٢.٥ مليار دولار أمريكي)، وضاعفت التوسعة مساحة الحرمين الشريفين وقدرتهما الاستيعابية للمصلّين، وأصبح الحرم المكي يستوعب أكثر من مليون مصلٍّ، وكذلك المسجد النبوي الشريف.

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة

هو أول مجمع من نوعه في العالم يختص بطباعة المصحف الشريف، وتبلغ طاقته الإنتاجية (١٠) ملايين نسخة سنوياً، وتكلف إنشاؤه (١٠٠٠) مليون ريال. ومنذ بداية الإنتاج عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م حتى منتصف عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، أنتج المجمع أكثر من (٢٠٠)

العدد برعاية
الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري

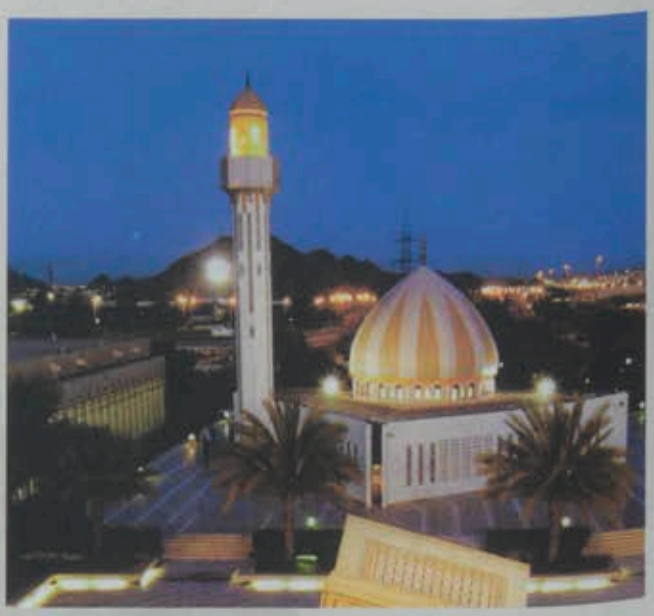

مليون نسخة من مختلف الإصدارات، وتشمل: مصاحف كاملة، وأجزاء، وترجمات معاني القرآن الكريم بعدد من اللغات الأجنبية، وتسجيلات، وكتب السنة والسيرة النبوية المطهرة.

الإعلام

تنهج المملكة العربية السعودية سياسة إعلامية محددة المبادئ واضحة الأهداف، تستهدف خدمة المجتمع فكرياً وثقافياً، وتشجيع العلوم والفنون والآداب في إطار من الأخلاق القائمة على مثل وقيم الإسلام وآدابه، ويتكامل دور الإعلام مع ما تقوم به المملكة من دور إيجابي على مختلف الصعد.

ووزارة الثقافة والإعلام هي الجهة المسؤولة عن الإعلام بكل الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة، وتقدم المعلومات والأنباء للعالم الخارجي من خلال شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني، ومن خلال طباعة الكتب والمواد الإعلامية ونشرها.

وتتألف الشبكة الإذاعية من: البرنامج العام، والبرنامج الثاني، وإذاعة القرآن الكريم، وإذاعة نداء الإسلام من مكة المكرمة، والبرنامج الأوروبي، والبرامج الموجهة بعدد من اللغات الأجنبية وعددها (١٢) لغة.

وهناك إذاعة موسمية تبث برامجها خلال موسم الحج بعدة لغات لتوعية الحجاج. أما التلفزيون فيبث برامجه عبر ثلاث قنوات: الأولى باللغة العربية، والثانية باللغة الإنجليزية تتخللها نشرة أخبار باللغة الفرنسية، والثالثة قناة الشباب والرياضة، وهناك قناة رابعة قيد التنفيذ وهي قناة إخبارية ينتظر أن تبدأ البث في العام القادم ـ إن شاء الله ـ وتبث وكالة الأنباء السعودية خدماتها الإخبارية على مدى (٢٤) ساعة بثلاث لغات هي: العربية، والإنجليزية، والفرنسية، وفي مجال الصحافة يصدر في المملكة (١٢) صحيفة يومية، منها ثلاث تصدر باللغة الإنجليزية، إضافة إلى أربع مجلات أسبوعية إخبارية جامعة، والعديد من المجلات والدوريات المتخصصة.

الشباب والرياضة

حظي قطاع الشباب والرياضة باهتمام ودعم الدولة، الذي تمثل في جهود الرئاسة العامة لرعاية الشباب، التي تبنت استراتيجية شاملة للنهضة الرياضية والشبابية، وتمكنت من توفير بنية رياضية وثقافية ضخمة شملت (٧٢) منشأة رياضية تتضمن استادات ومدناً ومراكز رياضية، منها (١٣) مدينة رياضية، و (١٧) مركزاً رياضياً وثقافياً، و معسكرين دائمين للشباب، و (٥) ساحات شعبية، ومعهد لإعداد القادة، ومستشفى للطب الرياضي، و (٢٥) مقراً للأندية. وتشرف الرئاسة العامة لرعاية الشباب على (٢٠) بيتاً للشباب، و (١٣) نادياً أدبياً، و (٢٤) اتحاداً للألعاب المختلفة، إلى جانب (١٥٤) نادياً رياضياً تنتشر في مختلف مناطق المملكة، كما أشرفت الرئاسة على إقامة مركز الملك فهد الثقافي بالرياض ـ الذي يُعد من أكبر المراكز الثقافية ـ وعلى الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون التي يتبعها (٨) فروع في مختلف مناطق المملكة، وعلى الجمعية العربية السعودية لهواة الطوابع التي يتبعها ثلاثة فروع في المدن الرئيسة بالمملكة.

المملكة ودعم الدول النامية

ساهمت المملكة العربية السعودية في تمويل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، على الرغم من كونها دولة

العدد برعاية
الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري

نامية وذات احتياجات مالية متزايدة، فقد بلغ جملة ما قدمته من مساعدات غير مستردة وقروض إنمائية ميسّرة ـ عبر القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف ـ خلال العقود الثلاثة الماضية نحو ستة وسبعين ملياراً وثلاثمائة مليون دولار، ومثلت تلك المساعدات ما نسبته حوالي ٤٪ من المتوسط السنوي من إجمالي الناتج المحلي للمملكة في تلك السنوات، بما يتجاوز هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المحددة من قِبَل الأمم المتحدة. وقد استفاد من ذلك العون اثنتان وسبعون دولة نامية في مختلف القارات، منها (٤١) دولة إفريقية، و (٢٣) دولة آسيوية، وثماني دول نامية أخرى، وشملت هذه المساعدات القطاعات الأساسية للتنمية من تعليم وصحة وبنية أساسية. كما بادرت المملكة إلى المساهمة بكامل حصتها في صندوق مبادرة تخفيف الديون عن الدول المثقلة بها لدى صندوق النقد الدولي، بل إن المملكة بادرت بإعفاء عدد من الدول الفقيرة من الديون المستحقة عليها عام ١٩٩١م.

المملكة والبناء للمستقبل

تحرص قيادة المملكة العربية السعودية على توضيح منظورها للمتطلبات الشاملة للإصلاح خلال المراحل المستقبلية، وكان خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز (يرحمه الله) بمناسبة افتتاح دورة مجلس الشورى الحالي تجسيداً واضحاً لرؤية القيادة بشأن متطلبات الإصلاح للفترة القادمة، ولذلك أحيل هذا الخطاب إلي مجلس الوزراء لوضع برنامج عملي تنفيذي لهذا المنظور في إطار زمني محدد.

أما ما تم اتخاذه من خطوات حتى الآن فقد تمثّل في تعزيز وتعميق مبادئ العدل والمساواة، وتمشياً مع التزاماتها الدولية نتيجة لانضمامها إلى بعض الاتفاقيات الدولية، واستكمالاً لحركة المراجعة والتقويم الدورية المستمرة للأنظمة والسياسات والإجراءات في المملكة بغرض تقويمها وتحديثها، صدرت في السنوات الأخيرة بعض الأنظمة الهامة مثل: نظام المرافعات الشرعية، ونظام للإجراءات الجزائية، ونظام للمحاماة، ونظام للمطبوعات والنشر، ونظام لتملك غير السعوديين للعقار واستثماره.. كما قامت حكومة المملكة بالسماح بإنشاء هيئة غير حكومية لحقوق الإنسان تقدم

بطلب إنشائها مجموعة من المواطنين، تساعد على حفظ الحقوق وتطويرها، إضافة إلى إنشاء هيئة حكومية تعنى بحقوق الإنسان. وقد تضمنت تلك الأنظمة إضافات إيجابية فيما يتعلق باستكمال البنية التشريعية والتنظيمية لضمان تعزيز حماية حقوق الإنسان وحرياته، ومن ذلك ما يتعلق بتحقيق المساواة، ومكافحة أي مظهر من مظاهر التفرقة أو التمييز والقضاء عليه عند وجوده، وبما يتفق مع المبادئ والأسس التي تقوم عليها سياسة المملكة أولاً وروح العصر ومتطلباته ثانياً.

المملكة ومكافحة الإرهاب

يشكّل الإرهاب تهديداً لحياة الآمنين وللاستقرار العالمي، وإعاقة لجهود التنمية، فضلاً عن أن الأعمال الإرهابية هي أعمال لا أخلاقية، وتتنافى مع مبادئ وسماحة وأحكام جميع الأديان السماوية، وبخاصة الدين الإسلامي الذي يحرّم قتل المدنيين والأبرياء والمستأمنين وينبذ كل أشكال العنف والإرهاب.

والمملكة العربية السعودية كانت مستهدفة من الإرهاب، وجاءت أحداث تفجيرات الرياض في ٢١ ربيع الأول ١٤٢٤هـ الموافق ١٢ مايو ٢٠٠٣م لتؤكد من جديد أن المملكة من الدول المستهدفة بالعمل الإرهابي.

ولقد أكّدت المملكة في العديد من المناسبات رفضها الشديد وإدانتها واستنكارها وشجبها للإرهاب بكافة أشكاله، وأنها ضد الإرهاب، وتتعاون بفعالية مع الجهود الدولية المبذولة لمكافحته، كما أبدت المملكة استعدادها للإسهام بفعالية في إطار جهد دولي جماعي تحت مظلة الأمم المتحدة للتعريف بظاهرة الإرهاب بمختلف أشكاله دون انتقائية أو ازدواجية ومعالجة أسبابه واجتثاث جذوره وتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين.

إن الإرهاب لا وطن له ولا دين ولا جنسية، ومحاربته تتعدى قدرة بلد أو

العدد برعاية
الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري

فقد دعمت المملكة وأسهمت في الجهود الرامية لمحاربة الإرهاب، حيث كانت من أولى الدول التي صادقت على التوصيات الأربعين لفريق العمل المالي وذلك في عام ١٩٩٩م، وقد تم إعداد مشروع نظام غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الذي يخضع للمراجعة الأخيرة ويتوقع صدوره قريباً. وبادرت المملكة بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتجميد حسابات الأشخاص والكيانات الإرهابية.

وعلى الصعيد الداخلي، تخضع التحويلات المالية لنظام متشدد، إذ لا يسمح بالتحويلات إلا من خلال البنوك، ولا يسمح للجمعيات الخيرية بالعمل في المملكة إلاّ بعد الحصول على ترخيص بذلك، وتخضع أعمالها وحساباتها للمراقبة والمراجعة من قبل الجهات الحكومية المختصة.

خادم الحرمين الشريفين يواصل مسيرة الخير

تأتي مناسبة اليوم الوطني السادس والسبعين في عهد جديد من عهود الخير والنماء المتواصلة ـ بإذن الله ـ وهو عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله)، الذي يواصل السير على نهج والده المؤسس وإخوانه البررة ملوك هذه البلاد، وعلى الرغم من مبايعته خادماً للحرمين الشريفين وملكاً للبلاد. تزامنت مع بدء حقبة جديدة في المملكة، تتسم بالكثير من التحديات التي تواجه البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، بيد أن ما يتمتع به (يحفظه الله) من حنكة سياسية، وممارسة طويلة لشؤون الحكم، ورصيد ثري هائل من محبة الشعب السعودي بكافة فئاته، تقف كمصادر قوة لدعمه (يحفظه الله) في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. ومما يدعو إلى الطمأنينة والاستبشار بدوام الأمن والرخاء والاستقرار في ربوع المملكة، أن تَعاقب القادة في مملكتنا الغالية لا يودي إلى تغيير سياسة البلاد ونهجها، حيث تبقى المبادئ الرئيسة للسياسة السعودية ـ داخلياً وخارجياً ـ مؤكدة وراسخة وثابتة، ومن أهمها: التمسّك بمبادئ الشريعة السمحاء، وعدم التخلّي عنها، وانطلاق السياسات والقوانين على أسسها، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والقيام بمبادرات دائمة لحل الخلافات العربية والإسلامية، ودعم الجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والسياسات النفطية، وإقامة علاقات قوية متوازنة مع جميع دول العالم من دون استثناء على أساس الاحترام المتبادل، ورفض أي تدخلّ في الشؤون الداخلية.

وإضافة لما سبق، تحرص قيادتنا الحكيمة على مواصلة تنفيذ الثوابت الوطنية، مثل: دعم القوات المسلحة، وتوفير كل الإمكانات لتمكينها من الدفاع عن الأرض والمقدسات، وخدمة الحرمين الشريفين، ورعاية ضيوف الرحمن، ومتابعة أمور المواطنين في المجالس المفتوحة، وإقامة المشاريع الإنتاجية، ورعاية حق التعليم، والشورى، وتكريس الأمن والأمان، والرفاهية لكل مواطن.

وقد استهل خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) مسيرته المباركة بالتأكيد على تلك الأسس والثوابت، والسير على المبادئ ذاتها التي تميزت بها سياسة المملكة منذ تأسيسها؛ فانطق (يحفظه الله) يتخذ العديد من الخطوات الوثّابة على المستويين الداخلي والخارجي، مجسّداً من خلالها حرصه (يحفظه الله) على المضي بالمملكة قُدماً على درب النماء والرخاء

حققتها المملكة منذ تأسيسها، فقام (يحفظه الله) ـ على الصعيد الداخلي ـ بتحسين أوضاع المواطنين المعيشية من خلال عدة قرارات، كان من أبرزها: زيادة رواتب موظفي الدولة بنسبة ١٥٪؛ ورفع مخصصات المستفيدين من الضمان الاجتماعي؛ وتيسير إجراءات حصول الأرامل على معاشات أزواجهن عبر تعديد منافذ الصرف في المدن والقرى والهِجَر، تخفيفاً على المراجعات؛ وتخفيض أسعار المحروقات، ووضع قواعد لإعفاء المواطنين من تسديد مستحقات الدولة عند الإعسار أو الإفلاس؛ ووضع الخطط والآليات الكفيلة بتحقيق فرص العمل المناسبة للشباب ... إلى غير ذلك من القرارات التي انعكست آثارها الإيجابية على المواطنين، و خصوصاً محدودي الدخل، الذين جعلهم خادم الحرمين الشريفين على قائمة أولوياته الداخلية، فأوجد لهم العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والخيرية، التي جعلتهم يلمسون اهتمام الدولة ورعايتها، وحرصها على توفير أسباب الحياة الكريمة لهم.

فإذا انتقلنا إلى الصعيد الخارجي، وجدنا أن السنة الأولى من حكم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) قد حفلت بعدد من الجولات التي قام بها منذ توليه مسؤولية حكم البلاد، وهي جولات تخطت الجوانب البروتوكولية المألوفة بين القادة والزعماء إلى بناء علاقات متميزة ومتنوعة وشاملة وذات منطلقات استراتيجية على عدة محاور، أهمها: استخدام الطاقات والإمكانات لخدمة اقتصاد قوي وقادر بالتعاون مع الغير، وفقاً لمقتضيات أنظمة التجارة العالمية ـ خصوصاً بعد أن انضمت المملكة إلى منظمة التجارة العالمية بعد مفاوضات استمرت أكثر من عشر سنوات، ودمج التعاون الأمني بالاقتصادي بالثقافي برباط وثيق من الصلة، والرغبة في مواجهة التحديات والأخطار بالتعاون بين دول العالم بدلاً من العمل الفردي، ثم تأكيد العمل والتعاون المشترك على مواجهة الإرهاب وتطويق الأخطار الناجمة عن سباق التسلّح في المنطقة، وتوظيف الطاقات المشتركة في الاتجاه الذي يقلّص الفجوة في ميزات التجارة البيْنيّة وتوسيع نطاق الاستثمارات المتبادلة. هذا فضلاً عن مواصلة الجهود في نصرة القضايا العربية والإسلامية على المستويين الإقليمي والدولي.

وهكذا نجد إن المسيرة مستمرة، اعتماداً على الأسس التي أرساها الملك المؤسس (طيب الله ثراه) دون ادخارٍ لأي جهد في سبيل توفير سبل العيش الكريم والحياة الهانئة الكريمة لأبناء هذا الوطن، والارتقاء بمستوى معيشتهم إلى أعلي الدرجات، والتقدم بالدولة على مدارج الرقي بين الأمم، وبذل أقصى الجهود في سبيل خدمة العرب والمسلمين وحماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم بكل ما في الاستطاعة.

خاتمـــة

ولا نحسبنا ـ بعد هذا الطرح السريع لأبرز الإنجازات التي حققتها قيادتنا الحكيمة لشعبها على مدي العقود المنصرمة من عمر المملكة ـ قد أوردنا إلاّ القليل مما يمكن أن يُقال في هذه المناسبة الوطنية الغالية، التي يحق لكل مواطن سعودي أن يتيه بها فخراً، ويحتفل بها ذكراً، ويجعل منها عرساً وطنياً يتبادل فيه التهاني والتبريكات مع أهله ومواطنيه، ويرفع فيه أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لقيادتنا الحكيمة، التي كانت السبب الرئيس ـ بعد الله تعالى ـ لما نحن فيه من أمن وأمان وسخاء ورخاء

العدد برعاية
الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري